للأب وبنيه ولا هما له ولا الزوج لزوجته ولا بالعكس له
وتجوز شهادة الأخ العدل لأخيه ولا تجوز شهادته
بجرح في كذب أو تعليم لكبيرة ولا جار لنفوذه ولا
دافع عنها ولا وصي ليتيمة وتجوز شهادته عليه
ولا يجوز شيء لذي الشبهة ولا تجريحه ولا بينة
التزكية إلا من يقول عدل رضى ولا بينة إلى
ذلك ولا في التجريح واحد ويقبل شاهد
في الجراح قبل أن يتعرفوا أو يدخل شينة كبيرة
وإذا اختلف المتبايعان استحلف البادي
المبتاع أو يحلف ويترادا وإذا اختلف المتداعيان
في شيء بأيديهما حلفا وقسم بينهما وإن أقاما

بينتين

بينتين بقضي بأعدلهما فإن استويا حلفا وكانا
بينهما وإذا رجع الشاهد بعد الحكم أغرم ما أتلف بشهادته
إن اعترف أنه شهد بزور قاله أصحاب مالك
ومن قال رددت إليك ما كلفتني عليه أو على بيعه
أو دفعت إليك ثمنه أو وديعتك أو قراضك فالقو
قوله ومن قال دفعت إلى فلان كما أمرتني فأنكر
فلان فعلى الدافع البينة وإلا ضمن وكذلك على
الوكيل إلا أن يقيم البينة أنه أنفق عليهم أو دفع إليهم
وإن كانوا في حضانته صدق في النفقة فيما
يشبه والصلح جائز إلى ما جر إلى حرام ويجوز على
الإقرار وعلى الإنكار والأمة العارية تزوج على أنها

Copyright © King Saud University